

الآثار الفكرية للتبعية

■ هادي قبسي

باحث في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت

ملخص

تطرح قضية التبعية في ظلّ اختلال موازين القوى واضطراب العلاقات الدولية نظراً إلى وجود حالة الهيمنة والاستتباع المادي والمعنوي، ورغم وضوح آثار اختلال التوازن في العلاقات بين المكونات الدولية المختلفة.

فإنّ المهيمن عمدَ دوماً إلى تظهير تسلطه كخدمة يُقدمها للمستضعفين، فخفي عن كثيرين تأثير الهيمنة التي تأخذ كل التحركات الاجتماعية الخاضعة لها باتجاه خدمة مصالح فئة واحدة، وينطبق ذلك على المجال الفكري، حيث يحرم تدفق الثقافة المهيمنة الآخرين من إمكانية تشغيل حركة فكرية ملائمة لتطلعاتهم ومتناسبة مع احتياجاتهم، وهذا ما يُعطل الحركة الفكرية ويحصرها في الاستهلاك والبيئة وخدمة السياق الفكري الذي يريده المنتج الأجنبي المختلف في بنيته وشخصيته وبيئته.

تطرح إشكاليات عديدة ومتشابكة في هذه المساحة، فهل الناتج الأجنبي الذي يأتي من المهيمن هو مؤثر سلبي في النشاط الفكري للمستضعفين؟ وهل أن تقبل ذلك الناتج وتبنيته مع المجتمع المستضعف له آثار سلبية كذلك؟ وهل كل ما يأتي من الدول التي مارست الهيمنة هو منتج مدمج بفكرة وبرنامج الهيمنة؟ كيف تعامل المهيمن مع قضية الهيمنة الفكرية تحديداً؟ وكيف ينظر إلى هذه الإشكاليات وكيف يُوظفها في تطوير مدى هيمنته وإدامتها؟ وإذا لم يكن لدينا تحديث فكري مبني على الثقافة الغربية التي هيمنت خلال عقود وقرون، فكيف يمكن أن نصف الحركة الفكرية الناتجة عن هذا التحديث؟

الكلمات المفتاحية:

الهيمنة، التبعية، النموذج الغربي.

مقدمة:

ناقش التيارُ التحرُّري إشكالية التبعية الثقافية وتأثيرها على الحريات السياسية والاقتصادية للشعوب الواقعة تحت ظلِّ الهيمنة، كما كانت هذه الإشكالية مدار بحث لناحية تأثيرها على الاستعدادات التحرُّرية للشعوب تحت الاحتلال المباشر. زاوية البحث هنا تتعرضُ لبُعدٍ مختلف: كيف تؤثر التبعية للفكر الغربي تحديداً على الإنتاج الفكري في البيئات المعرضة لموجات الهيمنة، وهل يمكن إنتاج الأفكار عند التوضع داخل النظام الفكري الغربي؟ وانطلاقاً من هذا السؤال التأسيسي يتعامل البحث مع ثلاث قضايا رئيسة:

نشأة وماهية الاستتباع، ويتعرض لتفنيد عوامل جاذبية الطرح الغربي. تأثيرات الاستتباع، ويناقد أطروحة التقدم والتحديث المرتكز إلى الاستيراد. البديل الذاتي ويعرض لمقومات البيئة الطبيعية للإنتاج الفكري الذاتي. وصلت التجربة الغربية في هذه المرحلة إلى انعطافة حادة على الصَّعيد الأخلاقي، من خلال الترويج للشذوذ وتفكيك الهوية الشخصية للإنسان، وتخريب عالمه الشعوري والنفسي والاجتماعي، ويتمُّ طرح هذا المشروع في سياق البنية الثقافية المهيمنة، والتي أسَّسها الغرب في مجتمعاتنا، وتتمُّ موضعتُه ضمن إطار منهجي واستدلالي بحيث يتم السكوت عنه بالدرجة الأولى، ومن ثم التغافل والرضا بهذا الانحراف. المشكلة ليست في هذه الانعطافة الحادة فقط، بل إنَّ هذا الانحراف الجنوني، هو نتيجة للنظام الفكري الغربي، والذي ينبغي أن نعيد التذكير بقدرته على المخادعة والمراوغة، وإقناع النخب التابعة له بأنها تخوض عملية تحديث تطوير لمجتمعاتها "المتخلفة".

■ أولاً: نشأة وماهية الاستتباع

يُقدِّم الطرحُ الفكري الغربي مجموعة من عناوين التفوق، أولها امتلاك العلاج للمشكلات

والتحديات البشرية، والثاني إثبات القدرة على الإنجاز الحضاري التكنولوجي والاقتصادي بالاستناد إلى ذلك الفكر، والثالث تقديم الطرح الغربي على أنه إنساني محايد وعقلاني غير مُنحاز، وبالتالي يمكن استيعابه وتقبُّله بغض النظر عن الهوية الثقافية المحلية، ويمكن تبني العلمانية كما حصل في التاريخ الإسلامي دون التخلي عن الهوية والإنتاج الفكري الخاص، على اعتبار أن تلك الأفكار ترشح بشكل عفوي عن المصنع الفكري الغربي وبالتالي يمكننا اختيار ما نشاء وما يتناسب منها مع منظومتنا.

العلمانية كاتجاه سلبي في التغيير الثقافي

الحالة العلمانية هي تاريخياً حالة تغيير ثقافي حضاري شامل باتجاه سلبي، إنه ليس مشروعاً نشأ من خلال انتقال إلى اعتقاد جديد أو ديانة جديدة، إنها عملية حصلت من خلال تفكك وتداعٍ لنظام ثقافي، ثم البحث عن بديل. لم يكن البديل هو الذي أنتج التحوّل، بل إن التداعي حصل قبلاً بشكل مستقل، ومن ثم بدأ البحث عن البديل، ولم يكن هذا البديل حاضراً، بل إن حركة البحث عنه لا تزال قائمة حتى الآن. بدأ التحوّل في أوروبا مع الحرب الدينية التي نشبت بين الكاثوليك والبروتستانت عام 1618، والتي أدت إلى إضعاف السلطة الدينية، "مع سقوط الإمبراطورية الرومانية المقدسة وهابسبورغ، تغيرت أوروبا الغربية بشكل كبير، حيث تحول ميزان القوى من روما والدين إلى مجموعة أكثر علمانية من الدول التي كانت أكثر اهتماماً بالتجارة والاقتصاد والشؤون غير الدينية" (Smith, 2011)، هكذا تصف نيكول سميث التحوّل. بفعل تلك الحرب الدموية بدأ التداعي الكبير والاتجاه نحو التخلي عن الدين، وخلالها وقبل نهايتها، بدأت تنتشر الطروحات الجديدة، وأولها طرح الكوجيتو الديكارتي، "أنا أفكر إذاً أنا موجود"، كبديل عن الرؤية الوجودية الدينية، وإن لم يكن بشكل مباشر، لكنه كان إيذاناً ببدء الصراع مع المؤسسة الدينية، والذي سيؤدي إلى التطرّف الحاد في الطروحات المقابلة. بدأ التداعي من المجال السياسي في البداية، ومن ثم بدأ البحث عن البديل، وبحسب سميث، "من نواحٍ عديدة، كانت هناك نتيجة أخرى أكثر عمومية للحرب وهي أنها سمحت لأول مرة في التاريخ الأوروبي لدولة ما بالحصول على مكانة بارزة بسبب التجارة والاقتصاد والسياسة بدلاً من كونها مركزاً للتسلسل الهرمي الديني" (Smith, 2011)، هذا الانقلاب الكبير، فتح

المجال للبحث عن البدائل.

في تحليل هذا التحول، يرى إريك فوغلين أنّ التحولات والصراعات التي جرت في أوروبا إبان ما يُسمّى بـ(عصر النهضة) تشبه أي تحول تاريخي فوضوي آخر، لكن تم تحويلها إلى مادة نظرية وفكرة وحقل من الرموز والمفاهيم، "في النهج التقليدي الحديث للسياسة، يتم قبول نتائج (عصر النهضة) على أنّها أُسسٌ لا جدال فيها ولا نقاش. وتتمتع هذه المرحلة التاريخية العابرة بالتقديس المماثل للنظام الطبيعي للأشياء؛ وتستخدم الرموز السياسية المُعبّرة عن هذه المرحلة وكأنّها مفاهيمٌ نظرية" (Voegelin, 1998)، يمكن من خلال هذا السياق التاريخي لنشوء الاتجاه الفكري المادي أن نفهم أحد أبعاد الإضطراب الذي يسمُّ هذا الاتجاه، والتقلُّبات والانتكاسات الأخلاقية والتشوّهات الروحية، وكرة الثلج التي انطلقت من قمة الصراع السياسي ستتحول إلى أدنى الرذيلة بعد أن تجتاز مجموعةً من المراحل.

لقد حدّدت العلمانية، في حالتها الشاملة، ما لا ينبغي أن يكون، وقالت أنّ الدين لا ينبغي أن يكون معتبراً كأساس فكري، لكنها لم تحدد ما ينبغي أن يكون، ولذلك تركت البديل مفتوحاً على كل خيار وصولاً إلى الشذوذ والكلاب البشرية.

الجزور الثقافية الغربية للعلمانية

تختلف مسارات ومآلات التوجه نحو العلمانية بين ما حصل في الغرب وبين ما حصل أو يمكن أن يحصل في الحضارات الأخرى، لأن العلمانية بدأت من داخل الحضارة الغربية، واتجهت تلك الحضارة نحو العلمانية نتيجة إرادة محلية دفعت نحوها الضرورة، وإن كانت تلك الإرادة الحرة مدفوعة بعوامل تاريخية وفكرية واقتصادية واجتماعية ضاغطة ومؤثرة، إلّا أنّها كانت تتحرك داخل الإطار الغربي، وإنّ حركة الوعي الغربي نحو التغيير كانت تتولد بفعل مشاهدات ومعايشات تفصيلية على مدى عقود طويلة، دفعت باتجاهات محددة تبعاً للصراعات وتطور الأسئلة والأفكار والمعالجات والنزاعات، وبذلك يمكن القول: إنّ العلمانية ولدت بإرادة غربية وفق وعي غربي متنام، ووفق قناعات تشكّلت على الأرض على مرّ السنين. وكذلك يمكن القول: بأنّ العلمانية لم تكن مؤسسة على رؤية وقواعد هادفة وطموحة للتغيير، بل على تعددية تظهر عدم وجود فكرة مسبقة ناضجة في نظر النخبة، بحيث يقع عليها

الإجماع في خطوطها الكلية. ويمكن سوق شاهد مهم على هذا السياق هو الحرب الدينية التي استمرت ثلاثين عاماً، والتي تُشكّل عمدة التداعي الفكري الغربي إلى جانب إشكالية غاليليو الفلكية واكتشاف الأراضي الجديدة ما وراء الأطلسي، والآثار الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تركها هذا التطور الهائل. والمقصود هنا هو أنّ العلمانية لم تتحرك في التاريخ كطرح جاهز، كما تفعل الأديان السماوية، بل هي حالة تجريبية مضطربة ومتحولة وتعددية ومتغيرة، نتجت عن ظروف مُحددة.

السياق الاقتصادي لنمو العلمانية

لقد تقاطعت مسارات متعددة المستويات لتولد التحول الغربي، الذي هو مالي واقتصادي وتكنولوجي بالأساس، "مع إنشاء مستعمرات ما وراء البحار من قبل القوى الأوروبية في أوائل القرن السابع عشر، واكتسبت النظرية الماركنتيلية أهمية جديدة وأوسع نطاقاً، حيث أصبح هدفها ومثالها قوميين وإمبرياليين" (Johnson, 1915). إذ تزامنت حركة الحرب الدينية بتداعياتها الكبرى، مع الردة الفكرية، ومع المسار الاستعماري الناهب في بداية القرن السابع عشر، وبدأت الفكرة القومية/العلمانية تتغذى على التدفق المالي الاستعماري، كما غدّى هذا التدفق المالي التحول من الزراعة كمرتكز رئيس للاقتصاد إلى التجارة الحرة في بلاد ما وراء البحار، التي دعمت الفردانية التي أعادت تشكيل النظام الاقتصادي بقوى جديدة، وأضعفت النظام السياسي/الاقتصادي الذي كانت تحكمه الكنيسة والملكية (Weingast, 2017).

ويصعب أن نجد في السرديات التاريخية الغربية الحاكمة ربطاً تحليلياً واضحاً بين الاستعمار والتدفق المالي الناتج عنه وبين التغيير الثقافي الذي حصل داخل أوروبا، ذلك أن أغلب القراءات، حتى النقدية منها، تنحو إلى تجاهل هذه النقطة، مع الإشارة إلى أن إريك هوبسباوم في "عصر الثورة" يُبين مدى ارتباط السيطرة على القطن ومعامل النسيج الهندية وبين تطوير معامل الغزل البريطانية التي تعمل بالطاقة البخارية، وهنا ارتبطت المسارات العلمية بالاستعمار وبالنتائج المالية.

إنّ تقدير قيمة وأثر الموارد العينية، وخصوصاً المعادن الثمينة، والتي تمّ نهبها من أمريكا

الشمالية والجنوبية، بكميات هائلة تفوق الخيال، يبقى مغفلاً في أغلب السرديات، لبقى المعطى الفكري الذي نتج عن الحرب الدينية، كما تقول مارغريت جاكوب: "كان الموقف الديني لعصر التنوير رداً على القرن السابق من الصراع الديني في أوروبا، وخاصة حرب الثلاثين عاماً" (Jacob, 2001)، هو العامل الرئيس المأخوذ بعين الإعتبار، كسبب للنقلة الاقتصادية الغربية، مع تركيز كبير على دور المُفكرين العلمانيين كأبناء جدد قدّموا طرحاً مستحدثاً، بالتوازي مع إهمال رواية الحرب الدينية وتأثيراتها في أغلب السرديات الغربية، ليظهر إنتاج المفكرين العلمانيين كإكتشاف علمي خارج السياق السياسي والثقافي للمجتمع الأوروبي. كل هذا السّياق الاقتصادي والثقافي والسياسي يتم تغييره، وتحصل عملية توظيف للفكرة العلمانية لأجل التصدير، بعد أن تتم تنقيتها من كل العوامل السياقية، لتقدم على أساس أنها طرح تفتح من قريحة مجموعة من المفكرين، نتيجة إبداعهم الخاص، ويتم إسقاطها على ثقافات أخرى لم تمر في السياق التاريخي الغربي، ولا تملك الموارد التي حصلها الغربي من خلال الاستعمار، ولم ينتج عن حروبها الدينية طوال القرون حالة الردة التي حصلت في أوروبا، الردة التي نتجت عن تزاوج بين الحرب الدينية الدموية وبين الاختلال الذي أحدثه إكتشاف جاليليو في بنية السلطة الدينية. كل ذلك تم إقصاؤه لكي تُقدّم العلمانية على طبق نقي للشعوب الأخرى، كدواء لكل المشكلات.

لقد تم اختيار وانتقاء متغير واحد لتفسير ظاهرة تحول تاريخي وردة ثقافية هائلة، وذلك لكي يتمّ تقديم المستعمر على أنه مشروع ثقافي تحديثي وفق نسق "واجبات الرجل الأبيض"، وتمّ استخدام هذا النموذج بشكل معاكس في الدول المستهدفة بالاستعمار، وتمّ توظيف العلمانية كأداة ضد الهوية الثقافية المحلية التي ترفض الهيمنة بشكل تلقائي، وتمّ استخدام النموذج المصطنع لـ"الطرح" الغربي ليستطيع مواجهة الثقافات والحضارات الأخرى وتجريدها من خصوصيتها وتفكيك عناصر وجودها، ولم يكن ذلك ممكناً من دون تحييد رواية الحرب الدينية وتزامنها مع الثغرة التي إكتشفها جاليليو في النص الديني، ليمت تقديمها كمعطى ناجز.

العلمانية في مازق الصراع والتطرف

إنّ تولّد العلمانية من رحم الصراع، وعدم قيامها على أساس تنظير غائي واعٍ يهدف إلى رسم

خطة للبشرية تناسب الإنسان، جعلها تتجه نحو التطرف ونحو الاختزال، وبالتالي سيحرمها من العالمية المنشودة، لأنها لم تقم على أساس نظري مبني على معرفة بالإنسان ومن ثم التخطيط لحياته، بل إن هذا التخطيط نشأ كردة فعل على تاريخ خاص وماضٍ نتج عنه أزمت عميقة ومتفجرة، دفعت إلى تغيير المسار الفكري لحضارة كاملة، وتمثل هذا التغيير في اتفاقية وستفاليا 1648. شيئاً فشيئاً، وصلت العلمانية إلى العالمية بفعل الهيمنة المادية، وليس بفعل تلاؤمها مع الإنسان وطبيعته، لا بل إنها الآن تدعو إلى هدم الإنسان، وتغيير هويته الجنسية وتغيير طبيعته العائلية، بعد أن دمّرت مشاعره وأحاسيسه وجزءاً كبيراً من قدرته على المعرفة والإدراك العقلي.

يستعرض فوغلين القضايا والإشكاليات التي واجهت الفكر الغربي بعد انهيار الكنيسة والتي دفعت نحو إيجاد حلول بأيّ وسيلة للعثور على بديل، "لا يمكن للمرء أن يتحدث عن نظرية على الإطلاق، كما قلنا، قبل نهاية القرن وعودة الحالة المدرسية. القاسم المشترك بينهم هو مشكلة جديدة يحاولون حلّها بمهارة إلى حدّ ما عن طريق الأجزاء النظرية المنتقاة من الأدب القديم والعصور الوسطى. تنشأ مشكلتهم من خلال تحرير النظام السياسي (مصطلح الدولة غير مسموح به بعد) من قيود النظام الكاريزمي المغلف للمسيحية الإمبريالية. ما الذي يمنح الشرعية للحكم عندما تسقط العقوبة المتعالية؟ ماذا يتبقى من شرعية الحكم عندما يكون الملك على خلاف مع مجموعات كبيرة من رعاياه حول مسألة الدين؟ إذا كانت الشرعية تعتمد على التوافق مع الرغبات الدينية للناس، فمن يكون الحاكم إذا انقسم الناس دينياً؟ وإذا حُذف موضوع الدين وسقط هذا المعيار، فما هو إذاً أساس السلطة الحكومية؟ إذا كان يجب أن نعود إلى التقاليد، فماذا يجب أن نفعل إذا فرضت الظروف خروجاً جديداً؟ وإذا استمدينا الحكم من المؤسسة والموافقة الشعبية، فأين نجد أصل شرعية الشعب؟" (Voegelin, 1998)، فهي مشكلة اجتماعية خاصة بالتجربة الغربية، تمّت موضعتها في سياق فكري وتحويلها إلى إطار فكري، وتم تسمية مرحلة الصراع وتفكيك النظام القائم بـ "عصر الأنوار"، رغم أن الظلامية ظلّت حاکمة، وما نتج عن الاستعمار وعن التحديث من حروب داخل أوروبا وأمريكا وخارجها، وخصوصاً الحربين العالميتين، يؤكد أن التحول لم يحصل، وأن العصور الوسطى ظلّت قائمة بظلمها وإجرامها.

العلمانية في الحالة الإسلامية

كانت العلمانية المرتبطة بانفصال الدين عن السياسة، بمعنى فقدان حاكمية المعايير الدينية على السلطة الزمنية، موجودة معظم التاريخ الإسلامي، "رغم أصول الإسلام وتعاليمه حول العلاقة بين الحياة الدينية والسياسية الإسلامية فقد تطور المجتمع بطرق غير إسلامية. في الواقع، الحياة الدينية والسياسية طوّرت مجالات مُتميزة من الخبرة، مع قيم مستقلة وقادة ومؤسسات منفصلة" (Lapidus, 1975)، لكن تأثيرات هذه الحالة ودوافعها وآثارها الفكرية والاجتماعية والأخلاقية كانت مختلفة، ولا يمكن تقصّي الفارق بين التجريبتين حصراً في مسار التقدم والتخلّف الذي أملاه التحول الغربي وماكنته الثقافية، بل كانت التجارب الإسلامية متفاوتة ومختلفة لناحية التقدم أو التخلف، سواءً من الناحية العلمية أو الفكرية أو السياسية أو ما يرتبط بالانتظام الدولي وقيام الإمبراطوريات. ثمة فوارق أخلاقية وسياسية وفكرية متنوعة، فالنموذج الاجتماعي والعائلي والفردية الذي نما واستمرّ وتطور تحت ظلّ السلطات الزمنية الإسلامية التي لم تكن تخضع بشكل كامل للمعايير الدينية الإسلامية، لا يشبه النموذج الذي يطرحه الغرب اليوم، والذي وصل إلى تدمير الفكر والهوية الأخلاقية بشكل نهائي.

إنّ التيار السياسي الذي دفع باتجاه تحويل الخلافة إلى ملكية ومُلكية كان مدفوعاً بعوامل سياقية كذلك، فالسلطة التي تأسست مع الدولة الإسلامية وتجاوزت الأطر القبلية والمناطقية ودخلت من الباب الديني العريض، شكّلت لبقايا نخبة المرحلة الجاهلية والقوى السفينانية تحديداً عائناً أمام العودة إلى السلطة، والتموضع على رأس الإمبراطورية الواسعة التي تضخّمت بما لا يقارن بـ "ملك قريش" البسيط في مكة. لذلك كانوا بحاجة إلى التسلل من داخل المنظومة الإسلامية، والمحافظة على منبر رسول الله ومسجده، لكن مع تغيير المعطى الثقافي ودستور السلطة الفعلي، ليتسنى لهم توظيف هذا الموقع لصالحهم الفئوي والشخصي.

لم تكن المشكلة في استيراد الأفكار العلمانية وإعادة هضمها واستنباتها فقط، بل إنّ الإشكالية التي نعالجها هنا، هي التبعية واستيراد التجربة، وليس استيراد الفكرة، فالغرب كما تبين لدينا لم ينتج فكرة، بل كانت الفكرة نتيجة للتجربة التي خاضها بطريقته الخاصة وبأزماته وجراحه

وكوارثه الخاصة. ونتيجة لذلك، فإنه عندما تحصل حالة التبعية للغرب، فإننا لا نتبع فكرة واضحة محددة، بل حالة وتجربة متفاوتة من خلال التعددية الكبيرة للأفكار، متغيرة مع الزمن ومُتقلِّبة، وتتجه نحو التسافل تدريجياً، والآن وصلت إلى الترويج الممنهج والشامل للشذوذ الجنسي وتغيير الجنس ابتداءً من الطفولة.

مضافاً إلى ذلك، فإنَّ الغربَ لا يسمح بنقل المنافع المادية والاقتصادية لعملية التحديث إلى البلدان التي يدعوها إلى اتباع منظومته الفكرية، بل هو يريد من خلال هذا الاستتباع أن يحصل على موارد تلك البلدان وأسواقها.

الردة التاريخية عن التدين

لقد بدأت هذه التجربة السلبية من خلال التداعي والانهيار الفكري وحصول الردة الحضارية الشاملة للغرب الأوروبي عن التدين الاجتماعي والفردى وانهيار منظومة القيم، والمتراقد مع تفكُّك سلطة المعايير الدينية في المجال السياسي، بغض النظر عن مدى قيمتها الإيجابية وحجم انحرافاتهما، لكن ما حصل في الغرب هو دمج وموازة حادة بين الانهيارات الأخلاقية والسياسية والفكرية، نتيجة نشوء موقف سياسي وثقافي حاد ضد الدين برتمته، وبين تقدُّم الاستعمار والنهب الذي بدأ بدعوات تبشيرية ومظلة كنسية في البداية.

إنَّ تحميلَ الدين مسؤولية التخلُّف الحضاري يتناقض مع تجارب حضارية تاريخية عديدة، منها التجربة الإسلامية، وحتى في السياق الأوروبي، فإنَّ الحداثة تقدَّمت واستمرَّت حتى منتصف القرن العشرين، وكان المجتمع الأوروبي والأمريكي يعيشيان وفق النظم المحافظة على الأخلاق الفردية والعائلية، واستمرَّ الالتزام الديني والحضور الكنسي قائماً ومستمراً، وحتى الآن، فإنَّ المجتمع الأمريكي منقسم بين الليبرالي والمحافظ، ولم ينحصر التقدم التكنولوجي في البيئة الليبرالية. فالفكرة العلمانية الليبرالية التي تقدم نفسها كبديل حضاري، لا تملك المُبررات الكافية لتربطَ نفسها بالتقدُّم، أو تحصر التقدم بها، لا من الناحية النظرية، ولا من الناحية العملية، حيثُ إنَّ الدولَ التي ألحقت نفسها بالركب الغربي من الناحية السياسية والاقتصادية، لم تتقدم حضارياً، بل لا يزال جزءٌ كبيرٌ من دول أفريقيا التي يهيمن فيها النفوذ الغربي، تعيش حالة العوز والفقر بسبب البرامج الغربية للنهب.

النخب المتحكِّمة بالتحديث

إن تمكَّن الهيمنة الغربية من التحكُّم بهذا التحول من خلال النخب، وفرَّ لها فرصة صنع نخب ورفع أخرى مُحمَّلة إياها بالأفكار ما بعد حداثوية التي سيتم تغريب الناس بها، وما استطاعت الصين فعله هو الحفاظ على انتماء النخب وهويتها وارتباطها بالمنظومة الاجتماعية والسياسية المحلية، رغم الانخراط المدروس بالنموذج الليبرالي. وتختلف هذه التجربة عن حالات الإخضاع والتبعية العمياء والرضوخ للهيمنة، التي لا يمكن المقايسة بينها وبين تجربة قصدية واعية ومخططة للتملُّص من الغرب مع الاستفادة من النتائج السياسية لتجربته الماضية، وخصوصاً في المجال التكنولوجي.

إنَّ الدولَ الغربية المهيمنة لا تترك -في العادة- عملية التغريب والاستتباع لتجري كحالة تاريخية متدرِّجة تنتقل من خلالها الأفكار الإيجابية وابتقاء من التجارب الاجتماعية والسياسية والفكرية الغربية، بل هي عملية مُقنَّنة ومدارة ومنظمة⁽¹⁾، بدءاً من تعويم مرجعيات محددة ورموز بعينها وصولاً إلى القوانين التي تسمح بإدارة وتنظيم عملية التغريب، وانتقالاً إلى المنظمات المدنية والنخب المحلية التي تنفذ برامج مُصمَّمة خصيصاً للاستتباع، وتتقاضى مقابلها أجوراً شهرية.

■ ثانياً: تأثيرات الاستتباع

الاستتباع عملية منظمة، هذه هي الفكرة المركزية في هذا القسم؛ وهذا القصد هو جزء من عمليات فرض الهيمنة. يحتوي التصدير الغربي على أفكار تستبطن التفكيك، والصراع الاجتماعي على كل المستويات؛ وهنا تعرِّض لنا التجربة الصينية التي استطاعت الفكك من الهيمنة، رغم التعرض للتهجين الثقافي. ولكن تواجهنا في هذا السياق مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالتأثيرات العميقة للتغريب القسري في عمليات الانتاج الفكري، وابداع الحلول الملائمة للمجتمعات المُعرَّضة للهيمنة.

1- راجع: قيسي، هادي (2021) الاحتلال الذاتي: آليات الاستتباع الناعم للقوى الغربية، مجلة جامعة المعارف، العدد 3.

تصدير التداي

مضافاً إلى الإشكاليات المتولدة من طبيعة التجربة التي حصلت داخل النطاق الغربي، فإنّ ثمة إشكالية رئيسة تتعلق بتصدير التجربة الغربية بالتزامن مع فرض المشروع الاستعماري، إذ لم يحصل هذا التصدير من خلال نقاش فكري وطرح أفكار بشكل موضوعي، بل إنّ هذا الانتشار العام لنتائج السياق السياسي للماضي الغربي ومفرداته الفكرية، كان متسقاً ومقصوداً ومنظماً ومنظوياً ضمن البرنامج الاستعماري (الفاطمي، 2018). ويمكن القول: إنّ التحوّل نحو العلمانية لدى الشعوب المسيطر عليها تم تحت إشراف وتوجيه وإحكام وتحكم وسيطرة الدول الغربية المستعمرة، وهو الأمر الذي سيدمر الحضارة السابقة ولن ينتج حضارة لاحقة، بل سيبتج مسار تداي ومواكبة إسقاطية للتحوّلات الغربية كبديل يحلّ مكان النظام الذي تمّ تخريبه. وبناءً على اختلاف السياق الاجتماعي الثقافي الذي تتمّ فيه موضوعة نتائج السياق التاريخي الغربي، فإن الاضطراب والصراعات الثقافية والفكرية التي تحصل داخل هذا السياق المستهدف، كفيلة بتقسيم المجتمعات في اتجاهات جديدة، ووفق معايير المستعمر. مضافاً إلى ذلك، فإنّ السّياق واللحظة التاريخية التي يتم فيها فرض الأفكار الغربية، تتسمّ بالفوضى والتغيّر الاجتماعي والانكسار المعنوي والتفكك النخبوي، فيتّم تلقي تلك الأفكار بذهنية فاقدة للنقد والفعالية والإبداع.

ومن ناحية سياسية، فإنّ عدم التناسب في الأفكار والموارد يتحول إلى إبادة، فالغربي يريد تحصيل كل ما يمكن من الموارد، وبالتالي فهو لا يكتفي بالسيطرة الثقافية فإنّ وتقبل الشعوب لأفكاره، بل هو يريد من ذلك وبعده الخضوع التام وتسليم الممتلكات، يؤكّد حلاق هذا الأمر، فيقول "أزعم أن الكولونيالية - بنوعها الاستيطاني وغير الاستيطاني - إبادية بطبيعتها، وبكل ما تحمله كلمة الإبادة من مضامين تتطلب منا توسيع معنى الإبادة لتتجاوز الأشكال المادية التقليدية.. توجد علاقة منطقية ووجودية لازمة بين الأكاديمية الخاصّة بالنطاق المركزي والكولونيالية من جهة، وبين الكولونيالية والإبادة من جهة أخرى" (حلاق، 2018)، يتم استخدام الأفكار في عمليات الإبادة، الإبادة الفكرية والإحلال لمنظومة ثقافية وأخلاقية بدلاً من المنظومة القائمة، وهدم النظام الاجتماعي القائم على أساس ثقافته الخاصة. كما أنه هناك مشكلة إضافية في الحضارة الغربية تتجسد في تسامح مجتمعاتها ولانحرافات، الاستعمار

والجريمة والشذوذ كمثال، نتيجة عدم وجود فكرة كلية تحكم الثقافة العامة للمجتمع والفوضى والتعددية. ولا يمكن تحكيم العقل أو الأخلاق للسيطرة على التيارات المتطرفة والمنحرفة، ولا تخضع للمحاسبة ولا للمحاربة، وبذلك فإن وجود التعددية والتيارات الإنسانية داخل المجتمع الغربي، لا يحدد المنتجات التي يتمّ فرضها ونشرها على الحضارات الأخرى، بل من يتحكّم بذلك هو التيارات المنحرفة والكتلة الرأسمالية الحاكمة.

التجربة الصينية

تقدم التجربة الصينية نموذجاً مهماً هنا، فقد انزاحت نحو العلمانية والليبرالية الفكرية والفردانية، مع استفادة جزئية من النموذج الاقتصادي الليبرالي دون ترك السوق يتحكم بكل شيء، لكنها استطاعت التملص من الهيمنة، وهذا يعود إلى مجموعة عوامل وفواعل: العوامل البيئية تتعلق بالموارد وعدد السكان الهائل وشعب منظم ومصمم، والفواعل الواعية التي تتعلق بإرادة منبثقة من الهوية الحضارية الصينية، وخطة استراتيجية للخروج من الهيمنة الغربية بل والتغلب عليها، من خلال مواجهة استراتيجية بعيدة المدى. فأثناء افتتاح الندوة حول دراسة وتنفيذ روح المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني بتاريخ السابع من شباط 2023، تحدّث الرئيس الصيني شي جين بينغ قائلاً: "منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، واصل حزبنا التقدم على الأساس الحالي، وحقق باستمرار اختراقات مبتكرة في النظرية والتطبيق، ونجح في تعزيز وتوسيع التحديث على النمط الصيني. لقد تعمّقنا باستمرار في فهمنا، وخلقنا فكر الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، وحقّقنا قفزة جديدة في تحديث الماركسية في الصين، وقدّمنا أساساً للتحديث على النمط الصيني. لقد تعمّقنا في فهمنا لمضمون وجوهر التحديث على النمط الصيني، ولخصّنا وشكّلنا الخصائص الصينية والمتطلبات الأساسية والمبادئ الرئيسة لتحديث النمط الصيني، وبنينا في البداية نظاماً نظرياً لتحديث النمط الصيني لجعل التحديث على النمط الصيني أكثر وضوحاً وأكثر علمية وجدوى"، تمسّك واضح بالهوية وبالبنية التي تأخذ من هذه الهوية خصائصها واتجاهاتها ومساراتها وأنماطها، فليس هناك انفكاك أو تداعي داخل النسق الصيني، بحسب رؤية بينغ، بل هناك اتساق وتلاؤم وانسجام وتماسك داخلي في الرؤية، بحيث

إنَّه يمكن أن يُسمَّى كل بعد من أبعاد الرؤية بأنه ذو طبيعة وثنائية صينية. بهذه الاستراتيجية استطاعت الصين أن تفصل بين الاستفادة من التحديث التكنولوجي وحتى السياسي، وبين قبول هيمنة رواسب التجربة الاجتماعية الغربية على نسق التفكير الصيني⁽¹⁾. أوَّلت مجلة التايم البريطانية تصريح الرئيس الصيني بالطريقة الآتية: "قال الرئيس شي جين بينغ إنَّ التطورَ الناجح للصين يُظهرُ أنَّ هناك طريقةً أخرى للتحديث، رافضاً أيَّة حاجة إلى التغريب، والتركيز على مضاعفة أهدافه المتمثلة في زيادة الاعتماد على الذات وتحسين العدالة الاجتماعية، ويجب أن تعمل الصين على إيجاد طريق للتحديث أكثر كفاءة من الرأسمالية" . وهذا أمر طبيعي، لأن التايم تصدر من بريطانيا التي كانت بدورها تحتلُّ الصين، وافتعلت حرب الأفيون ودمَّرت أجيالاً من الشباب الصيني بفعل بيع الأفيون.

النقلة الحضارية المُصطنعة

تختلف النقلة الحضارية نتيجة التحوُّل الداخلي عن النقلة الحضارية نتيجة الهيمنة، كما تختلف النقلة الحضارية الواعية والمخططة والهادفة إلى الحفاظ على الهوية والثقافة المحلية، وتوظيف التكنولوجيا التي اعتمدها الغرب في السيطرة والهيمنة، لتحقيق الاستقلالية والقدرة. فالغرب لا يريد للشعوب الأخرى أن تصلَ إلى مستواه الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا غني عن التوضيح، وإنَّما يريد لها أن تكونَ خاضعةً بمواردها وجغرافيتها وأسواقها وأدمغتها، ويعكس كتاب أرتورو اسكوبار (مواجهة التنمية) الآثار الحقيقية لهذه البرامج، فيقول "إنَّ خطابَ واستراتيجية التنمية أنتج نقيضه: التخلفُ الهائل والإفقار الذي لا يوصف والاستغلال والقمع. أزمة الديون والمجاعة تتزايد، إنَّ الفقرَ وسوءَ التغذية والعنف ما هي إلاَّ العلامات الأكثر إثارة للشفقة لفشل أربعين عاماً من التنمية" (Escobar, 1995). يصف بعض الباحثين

1 - للتوسع في هذا المجال، راجع: ليو جيان هوا، الأساليب الجديدة للتسلل الأيديولوجي الأمريكي للصين والإجراءات المضادة، مجلة جامعة هوا قياو، النسخة الفلسفية والاجتماعية، ترجمة ونشر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير، 31 آب 2023.

Xi Rejects 'Westernization' and Promotes China's Self Reliance in New Policy Speech

الانثروبولوجيين حالة التحول الثقافي الاستباعيين بحالة التهجين الثقافي، (See: Homi K.) Bhabha, The Location of Culture, 2012). فالغرب لا يريد تحولاً كاملاً لدى الشعوب الأخرى، كما لا يريد لها أن تحافظ على هوياتها، بل أن تصبَحَ مهجنة ومختلطة ثقافياً، ويقوم بتحديد الموارد الثقافية التي يتم نشرها وتعميمها وزرعها بالطرق المختلفة، من خلال هيئته الإعلامية والتربوية والعلمية والثقافية والفنية.

كذلك، يمكن الاستفادة من التجربة الصينية، لنرى أنه حين يكون التوجُّه نحو العلمانية أو التحول الثقافي والفكري ذاتياً فإنه يتَّسَمُ بالآتي: إرادة حرة للتحكُّم بالموارد الاقتصادية المحلية التي سيستفيد منها للتقدم العلمي وإحداث النقلة الاجتماعية، وافتتاح كامل على التفاعل المعرفي والعلمي وسيُحدث نقلةً نوعيةً، وسيستج ثقافة ونمط حياة اختياري يتناسب مع الخلفية التاريخية، دون حصول صدمة استعمارية ثقافية تحول دون أكبر قدر من الاستفادة ممَّا توصلوا إليه، مع تقنيات ومعارف منسجمة مع التحول. بالإضافة إلى أنَّ الإدارة الحرة المستقلة للبلاد تستطيع توفير وتوزيع الموارد بشكل يؤدي إلى نهضتها، وبالتالي تتمكن من توفير احتياجات إنتاج الفكر والمعرفة والعلم وتبني البيئة المناسبة لاكتساب الثقة بالذات وبناء الرؤية الخاصة.

الصدمة الحضارية

الصدمة الحضارية مفيدة إذا كانت تلقائيةً، فعندما تصطدم حضارة صاعدة بأخرى خامدة، قد يحصل تفاعل إيجابي يحرك الخامد بفعل جاذبية وفعالية الصاعد، لكن عندما تترافق النُّقْلة الثقافية مع النُّقْلة الاخضاعية، تختلف النتائج بشكل حاسم، وما يحصل هو تهجين يجمع بين الخضوع والخمود والتغير والتحول. وهذا التكوين المختلط لا ينتج قدرة ذاتية على خوض مسار التطور وتوفير متطلباته، بل هو يُشكِّل حالة ضعيفة وعاجزة ومرتبطة حصراً بالمدير الغربي، وتصبح النخب المهجنة والمستفيدة من الشراكة المادية مع المهيمن، حالة مترفة في مجتمعات يتم إفقارها بالتعاون مع تلك النخب، بشكل منتظم ومبرمج، وهنا لا يمكن أن نستخدم نموذج هذه النخب المستفيدة للاستدلال على محاسن الهيمنة، فهي حالة خاصة محصورة جداً.

فشل الشعوب في التحديث

يطرح الغرب سرديّة ويُرّوجها وقد انتشرت بشكل واسع في الأطر الثقافية في العالم العربي والبيئات التي تمّ إخضاعها، وتقومُ على أنّ الشعوب الخاضعة لم تتمكن من استيعاب الحضارة الوافدة لأسباب تتعلق بالضعف الداخلي لبنيتها الاجتماعية والسياسية، في الوقت الذي تتعرض فيه هذه البنى لعمليات تفرّغ وتجويف وتفكيك ممنهج من قبل المهيمن الغربي، ما يفاقم نقاط ضعفها الداخلية ويحافظ على استمرارية وتنامي نقاط الضعف تلك، ويمنع أية حالة تحررية أو استقلالية من القيام أو النجاح أو الاستمرار. يشير والتر رودني إلى سياق تاريخي للتخلّف الممنهج إذ "كانت المجتمعات الأفريقية والآسيوية تتطور بشكل مستقل حتى استولت عليها القوى الرأسمالية بشكل مباشر أو غير مباشر. وعندما حدث ذلك، زاد الاستغلال، وتبع ذلك تصدير الفائض، ممّا حرّم المجتمعات من الاستفادة من مواردها الطبيعية وعملها. وهذا جزء لا يتجزأ من التخلّف بالمعنى المعاصر" (Rodney, 1973). وبلا شك، فإنّ المجتمعات المستهدفة تحمل في بنيتها أسباب الضعف وإشكاليات سياسية واقتصادية تحول بينها وبين النهوض، لكن الخروج من هذه الإشكاليات لا يتمّ من خلال السماح بالمهيمن بالتدخل، لأنه ينفذ من خلال نقاط الضعف هذه ويحافظ عليها وينمّيها ويعمّقها.

إيديولوجية التّقدم

حدّد المشروع الغربي مساراً نمطياً للتغيير، يتضمن مراحل انتقالية، تشكل إسقاطاً للتغيير الذي شهدته الدول الغربية، ويفترض أن التطور التكنولوجي والعلمي يعود إلى الخوض في هذه المراحل الواحدة تلو الأخرى، وفي الحقيقة أن هذا الإسقاط يخفي عوامل أخرى لا يمكن إغفال تأثيرها على التطور المادي في الغرب، في حين أنّ الانحطاط الأخلاقي الذي يعيشه الغرب يتصل بشكل مباشر بالمراحل التي يطلق الغرب عليها مراحل التّقدم التي نقلته إلى حالة العلمانية الشاملة والانحلال الأخلاقي الحاصل الآن. العوامل التي يغفلها الغرب تتعلق، كما أسلفنا، بالموارد المادية التي تدفقت بشكل غير مسبوق نحو الدول الغربية من الأراضي الأمريكية بدايةً، وفي المرحلة الثانية من خلال النهب الاستعماري الهائل. إنّ إخفاء

تأثير العامل المادي في إنتاج تطور مادي وتكنولوجي يعود، في أحد جوانبه، إلى أن هذا العامل الشديد التأثير قام على أساس غير مشروع من إبادات جماعية وعمليات نهب شاملة، ولذلك تم الاكتفاء بتقديم التغيير الثقافي والفكري كعامل وحيد في التطور المادي الغربي، ويتم استخدام هذا النموذج في عمليات التهجين، من خلال نشر الوعود الغربية بأن اتباع نسق التقدم العلماني الغربي سيؤدي تلقائياً إلى الرخاء والازدهار، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الآلة الغربية بنهب وإفقار الشعوب التي تتعرض لعمليات التهجين.

العلاقة بين التحديث والهيمنة

لا يمكن أن تحصل النقلة الحضارية بهذه الطريقة، إذ لا يمكن مكافحة التدخل الغربي الاقتصادي مع الخضوع للمنظومة الفكرية الغربية، ومن هنا فإنَّ تقبل المنظومة الفكرية يعني بالتالي الخضوع للهيمنة وإن بشكل تدريجي، والنتائج الماثلة أمامنا تؤكد التلازم بين التبعية والتخلُّف بعد ثلاثة قرون من فرضية التحديث الغربي. لا شك بأن البنية العربية، أو العالم المثلية، تتضمن ثغرات ومشكلات وأزمات عميقة، ككل البنى الحضارية الأخرى، ومن ضمنها البنية الحضارية الغربية التي تعاني من اختلالات أخلاقية واجتماعية هائلة، لكن السياق التاريخي الذي سارت فيه الدول الواقعة تحت خط الهيمنة لا يسمح لها بتطوير ذاتها، بل يُخضعها لبرنامج استلاب فكري وهوياتي وتدمير اقتصادي وسياسي، وتم إنعاش نخبها برواية التطور والحدثة من خلال تهجين فرداني التقاطي لا يؤهلها إلى إنتاج معرفة وموقف مفيد في انتشال بيئتها من الأزمات، بل أصبحت تلك النخب شريكة للنهاب الغربي في الحفاظ على استمرارية الخضوع والاستلاب والنهب والإفقار.

الدور الفاعل للنموذج التحرري

يفترضُ النموذج التحرري أن الرغبة في التعبير وبناء الطاقة التي تُحرِّك وتحافظ على الطموح، ينبغي ألا تكون مفروضة، بل بقرار ذاتي. فعملية التغيير تختلف جذرياً عن عملية الالتقاط، الثورة الداخلية والمحلية هي نقيض عملية الالتقاط، بل إنَّ التحفز العقلي الواعي للتغيير والتطوير الحضاري، يتناقض بشكل تلقائي مع عملية التهجين والاعتراب عن الذات وفقدان الهوية نتيجة

الازدواجية والاضطراب المتأتي من عبثية الأفكار الغربية، والأزمات الأخلاقية التي تصاحب عملية التهجين. إن كل ذلك يمنع من قيام العقل المتحفز والمنطلق باجتراح الحلول والتصورات المناسبة للثقافة والاجتماع المحلي، كما أن أحد الأزمات العميقة التي أحدثها الاستلاب نحو الغرب، هو الاضطراب الفكري الناتج عن التخلي عن الرؤية الكونية العقلانية والواقعية التي كانت تحملها الشعوب الإسلامية، لصالح فوضى فكرية وإيديولوجية عارمة، إنَّ هذا التخلي بذاته يُؤدِّي إلى اختلال النظام الفكري برمته، ولا يترك تفصيلاً إلاَّ وأحدث فيه أزمة وانكساراً.

الإحباط الفكري والتقليد

إنَّ المجتمع الذي يقوم بتقليد الآخرين ويتغير بفعل الدعاية والترويج والهيمنة الغربية، هو يتغير بفعل تأثير الآخر، ولم يتولد التغيير من داخله، عندما قرَّرت هذه المجتمعات أن تتبنى التجربة الغربية المضطربة، لم تقم بعملية تغيير جوهري ذاتي. هذا التغيير الجوهري الذاتي يفترض حصول تحول في معرفة النفس والوجود والغاية، لا أن يكون منطلقاً من الخارج ومن نموذج فوضوي لا يعتمد على معرفة النفس، لا بل يُشكك في أصل إمكانية المعرفة، فالتحول الجوهري يفترض أن يبني على أساس اليقين، لكي يتشكل الدافع الذي يكفل الاستمرارية، والذي يتبع الغرب الفوضوي اللايقيني إنما يسير بفعل المحرك الغربي وليس بفعل الدافع الذاتي.

هذا البنيان المعرفي للحركة الجوهريّة للتغيير يسمح لنا بتشديد الرؤية الجديدة بناءً على الفكر الذي يدرك ذاته ويمكن من خلال تلك الرؤية الانطلاق خطوة إثر خطوة، في رؤية ثلاثية بين كل الخطوات وبين الهدفية الكونية، بحيث يتأتى من هذا التغيير الجوهري ناتج إيجابي يحرس الإنسان من الاضطرابات والتناقضات، ويساعده على إدارة التناقضات والأزمات الجارية، مضافاً إلى خوض النقلة المفصلية لعملية التغيير، وهي التخلص من الهيمنة التي تنتج الدمار الأخلاقي والفكري والاقتصادي في أن واحد .

وظيفة التمايز للإبداع الفردي

مَوْضَع الغرب عملية الإبداع الفكري داخل الإطار الفردي، وهذا ما تسبب بالعبثية والتخبط الذي لا نهاية له، خصوصاً على الصعيد الأخلاقي، حيث وصل به الأمر الآن إلى تفكيك الشعور

الإنساني وتهديم الهوية الشخصية، فالإبداع هنا يُعبّر عن التمايز ولا يعبر عن خدمة الحاجات الإنسانية، فكل مُفكّر يبحث عن تمايزه الخاص، ويدخل سوق الأفكار بهذا الدافع، ونجد أن فقدان المعايير الموحدة التي يمكن أن تركز إمكانية النقاش الاجتماعي قد أدى إلى انخساف العقل الغربي وانحداره نحو أقصى الدناءة. وهذه المعايير التي يفترض أن تكون راسخة وغير قابلة للتشكيك، بحيث تكون مقبولة من الجميع، ولا يمكن للسلطة الفكرية البشرية أن تثبتها، بل تحتاج إلى مصدر كامل المعرفة لكي يثبتها ويعطيها المشروعية، فلا تكون مُعرضة للاضطراب. بالمقابل لم يفتح الغرب مجالاً للتعددية كما يدّعي، بل هو يسمح بالتعددية داخل الإطار الفكري المادي، وأي فكر معياري غير مسموح له بالحضور، وغير قابل للنقاش، وأقصى ما يمكن هو أن يتمّ التعامل معه كبيئة مخالفة تتم دراستها لإخضاعها عبر الاستشراق وتصنيفاته ونظائره.

الإبداع الفردي لا يؤدي إلى النهضة الحضارية، بل هي تحتاج إلى الإبداع الجماعي ضمن رؤية كلية جامعة، تنظم الطاقات الفردية وتوظفها، يمكن توظيف الفردية الفكرية من قبل الغرب لإحداث انقسامات وشروخ في المجتمعات المستهدفة، لكن نفس عملية الإبداع الذاتي المتحرر من الإطار الغربي المهيمن هي محل استهداف، ومحل محاربة ومواجهة، فكل انفكاك للبيئة المستهدفة عن الأطر الفكرية المهيمنة يشكل خطراً على حالة الاستكبار، ومن هنا تبدأ الحرية الفكرية الذاتية غير المصطنعة.

الدور السلبي للهيمنة الفكرية

يتعرّض العقل الثوري إلى انتكاسة ويقع في السطحية حينما يقبل بالإملاءات التي تفرضها الهيمنة، تلك الهيمنة التي تنطلق في استعلائها وتعاليتها من نقطة اختلال أساسية، هي فقدان البوصلة الموجهة للتغيير والتطور، فتأتي لتملي ثقافتها ضمن عملية التهجين وهي تحمل مشكلة فقدان البوصلة، الذي يؤدي إلى اتجاه الإنسان نحو الهيمنة والإبادة الجماعية للآخرين جسدياً أو ثقافياً بهدف السيطرة على الموارد، باعتبارها الناتج النهائي لعملية التغيير والتحضر والتطور التكنولوجي والهدف المقصود والواعي لتلك العملية. فالعقل الثوري هو الذي يمتلك الحرية الذاتية والبوصلة الموجهة نحو التغيير الفعلي والواعي، والذي لم يقع في إشكالية العبثية أو الإختزالية، التي تحصر حالة التغيير والتقدم في المجال المادي، الذي هو

أدنى مجالات الحياة. فالثورة الجوهرية لا بد وأن تطال عالم المعنى والشعور والأخلاقيات السامية والوعي الوجودي المتلائم مع الواقع الكوني، وإلا ستكون ثورة سطحية. حينما يخضع العقل لفعل الهيمنة الخارجية، ويبدأ بعملية التغيير من خلال التأثير بقدره المستعمر، ويتقبل ما يملي عليه الوافد المتمكن مادياً بفعل النهب، ويرضخ لإملاءاته التي تتضمن بما ينبغي أن يؤمن وما سيتبنى؟، ويقبل بأن يتجاوز العقلانية ليلحق بركب "التطور"، فيقبل فكرة الماضوية التي تقيم العقل البشري بحسب الزمن الذي صدرت فيه أفكاره، إنَّ هذا العقل يتعرض لعملية إحباط وتسكين واستتباع، بحيث يصبح عاجزاً عن اتخاذ الموقف، وعملياً تكون عملية التغيير هي عملية تكرار لما يصدر عن المهيمن، وليست عملية تغيير، فلا تجديد هنا، بل مجرد تكرار، يقع في مستوى السطح من المستويات الفكرية. فالمهيمن يتحرك في المجال المادي بشكل أساسي، ويترك الجوانب الجوهرية في الوجود الإنساني تتجمد وتبهت وتموت بفعل الإهمال أو بفعل الإخضاع.

أزمة المنهج

يمكن تصنيف المنتج الفكري الغربي وفق منظورين، الأول سياسي والآخر ثقافي. المنظور السياسي، يهتم بالسيطرة على الإنسان من خلال فهمه ومراقبة سلوكه وإنتاج أدوات التأثير، الفيصل هنا في الاستفادة من هذا الناتج الفكري هي الموارد فلا يمكن توظيف هذا المنظور ومنتجاته الفكرية والعلمية بالشكل المجدي بدون توفر الموارد الكافية، ولذلك تحتاج الاستفادة من المنتج الفكري تحت هذا العنوان إلى الاعتماد على الذات واتخاذ القرار بشكل مستقل، والأخذ بعين الاعتبار المصلحة الذاتية، واتخاذ قرار عقلاني رشيد، بعيداً عن تنسيق الخطوات مع برامج الهيمنة ومراعاة استمرارية النهب. كما أن توظيف المنهج الذي يستخدمه السياسي الغربي مع فارق الموارد يعني تعطيل الفعالية وإضعافها، فهنا يحتاج المجتمع المستهدف بالهيمنة إلى منهج خاص يُرمَّمُ صدعَ الموارد، وألاً يتصل المنهج مباشرة بسياق الهيمنة والخضوع لها، ويفقد الدافع والقدرة على خدمة القرار الذاتي وتحرير المصالح المنهوبة. أمَّا المنظور الثقافي الغربي فيهتم بتقديم العلاج للإنسان من المشكلات الفردية والجماعية على شكل توصيات ناتجة عن استقراء التجارب وإنتاج الأفكار. يقع المنتج الفكري الغربي/

الاختزالي⁽¹⁾ تحت هذا المنظور في عدة إشكالات عميقة، التعددية المفرطة، المرجعية الذاتية/ الموضوعية، فقدان الرؤية الكلية، النقض المتبادل بين النظريات، تأثير التيارات واللوبيات، هيمنة الرأسمالية على ترويج الأفكار ومراكز الفكر. هذه الإشكالات تحوّل المتلقي إلى حالة من التشوش والاضطراب والاضطرار إلى التلقي الفوضوي، وفي حال ضعف الحس النقدي الذي تتميز به البيئات المعرّضة للهيمنة، فإن المتلقي سيتأثر بهذا النسق المشتمت، وسيفقد الانتظام في الرؤية، وبالتالي فإنه سيحتاج إلى الدخول في حالة الفوضى والخضوع لحالة التلقي المتكثّر، الذي يغفله عن الإنتاج المعرفي أو النقد للمنتج الوافد، الذي يفترض أن ينظر إليه بتقدير وب"موضوعية" تتجاوز الموقف السياسي، وبالتالي فعليه أن يقبله. في حال امتلاك رأياً نقدياً، فإن ذلك لا ينبغي أن يُشكّل موقفاً فكرياً، بل يتم توضيب هذا الرأي ضمن حق الاختلاف، المؤسّس على فقدان المعايير والمرجعية والرؤية الكلية.

وبناءً على هذا التشريح للنتاج الفكري المهيمن، ببعديه السياسي والثقافي، فإن أثر التلقي من ناحية المنهج لهذا النوع من النتاج الفكري هو الخمود والتشتت وإضعاف القدرة على التفكير الحر، وانتشار الرهاب تجاه إطلاق الأفكار الجديدة، وهذا عامل أساسي في استمرار الهيمنة، فالتحرر يحتاج إلى تفكير حر وبحث متفائل ورؤية تتجاوز السائد من الخضوع والتبعية.

■ ثالثاً: البديل الذاتي

تمتلك الشعوب المستضعفة الإمكانيات الكافية للإبداع والإنتاج الفكري، والبديل الذاتي هو المفتاح الأكيد لتفعيل الإبداع عوضاً عن الاستيراد والاستتباع والخضوع للمنظومة الفكرية الرغبية، دون أن يعني ذلك الانغلاق بل امتلاك حرية الانتقاء وتحكيم المعايير الخاصة.

بدعة الماضوية

أسّس الغرب مفهوم الحداثة على أساس أن الأفكار والنماذج التي مرّ عليها الزمن تخضع لعملية إقصاء باعتبارها غير مجدية، وقد نشأ هذا المفهوم في سياق عملية التداوي والقطع

1 - للاطلاع على مفهوم الاختزال راجع: قببسي، هادي (2018) المعايير القرآنية للعلوم الإنسانية، معهد المعارف الحكمية.

الحاد مع المنظومة الفكرية التي كانت سائدة في الغرب، بفعل الردة التاريخية عن الدين السماوي، فقام التحديث على أساس القضاء على النظام السائد وكل متعلقاته، فتم التخلي عن الكثير من البديهيات العقلية والأخلاقية تحت هذا الشعار، وذلك لتجويد القواعد التي يقوم عليها الطرح الديني وتفكيك البنية التحتية لنظام السلطة الكنسي.

يستطيع الإنسان الحكم على قيمة الأفكار من خلال المنطق والتجربة والوحي الإلهي الذي يُوفّر المعرفة اليقينية، ولا يمكن اعتبار أن الأفكار السائدة في زمن ما كلها غير سليمة وغير منطقية، فهذا تعميم ينشأ عادةً بفعل الحالات النزاعية التي تؤسس للإقصاء والانحياز الحاد. قامت الحالة الغربية على أساس التطرف في الانحياز ضد الماضي، نتيجة الصراع الحاد والدموي الذي خاضته القوى الكنسية التقليدية ضد مسار الردة الحضارية، فنشأت بفعل هذا النزاع حالة من التطرف الحاد، وجاءت الطروحات الفكرية لتشعرن هذا المفهوم، وأصبح إطلاق صفة الماضوية على فكرة ما يعني سقوطها المنطقي، في حين أن الفكرة لا تتغير قيمتها بفعل الزمن. إنَّ كُلَّ عملية تغيير تفترض الاستمرارية للمعطيات السابقة على عملية التغيير؛ والتي تتضمن القيم المفيدة في المستويات المختلفة، فلا يفترض في عملية التغيير أن تكون قائمة على أساس التحيز للمستقبل على حساب الماضي. تتشابه عملية التهجين التي يقوم بها الغرب مع عمليات التغيير في هذه الناحية، فالتهجين يتضمن كذلك نسبة من الاستمرارية ونسبة من التغيير، لكن سياسة المهيمن تقوم على أساس التخلص من الأفكار التي تمنع الهيمنة، وإنبات أفكار جديدة تسمح بالهيمنة وباستمراريتها، فهنا الانتقائية تدميرية، أما في عملية التغيير الجوهري، فإن الانتقائية التي تحدد مساحة الاستمرارية ومساحة التغيير هي انتقائية رشيدة هادفة.

البديل الطبيعي

البديل الطبيعي لثنائية الهيمنة/التهجين، هي الثورة الفكرية والسياسية الذاتية، التي تنطلق من القناعة الراسخة والمعرفة بعمق هذا التحول وكيفية استمراره وكيفية استمرار الحالة الثورية فيه، وهذا يحتاج إلى حركة تتأسس من خلال وعي محتضن برؤية كونية شاملة وواقعية، تحتكم إلى مرجعية كاملة المعرفة بالوجود والكون والإنسان، وإلى هدفة واضحة ومُشخّصة ومتلائمة مع أصل الخلقة والتكوين، بحيث يكون التحول المراد إحداثه غير واقع في حالة التناقض

والتعددية المفرطة التي تؤدي إلى العبثية والتغيير المُدمر، وهذا ما يحصل عبر عملية التهجين التي يُحرّكها الغرب.

وفق هذا التبيين، يتكون لدينا استدلال موضوعي على أن رفض الهيمنة ليس دافعه الخلاف الحضاري أو السياسي أو الديني فحسب، وإنما تلقّي نقلة حضارية أو استيعاب نقلة حضارية في إطار الهيمنة هو أمر لا يؤدي إلى نقلة حضارية بل إلى التهجين والتعلم السطحي.

الثورة الجوهرية والنزعة التغييرية

تحصل عملية التوفيق بين الاستمرارية والتغيير في عملية التغيير الجوهرية التي تنطلق من رؤية كونية ثابتة تستند إلى معرفة تقرها مرجعية التكوين الإلهي من خلال الوحي، ومن خلال المقومات الثورية الكامنة بشكل تلقائي في العملية النبوية. فالحركة التي يريدها الوحي هي حركة تغيير ونقل للإنسان من حالة القابلية إلى حالة الفعلية، من الفطرة الكامنة إلى الجوهر المتحقق. وهذا يعني أن في داخل كل إنسان فرد ثورة جوهرية أولاً، وثانياً: إنّ لكل جيل حركته لتحقيق تلك الثورة تبعاً للظروف التي قد تُشكّل فرصاً وتهديدات تجاه تلك الثورة التكاملية، وثالثاً: يفترض أن تنعكس هذه الثورة الجوهرية داخل الفرد والجماعة في تجليات سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة، تتعلق بالأبعاد المادية والأخلاقية على حدّ سواء، في توازن ينظم الأولويات وفق الشريعة، وتسير عملية التغيير هذه في خضم التاريخ، حيث تواجه حالة الهيمنة والاستعلاء الموجودة على امتداد الزمان. والتي تقمع الثورات الجوهرية بطبيعتها، لأن تلك الثورات تطلب بشكل حثيث التخلص من الهيمنة، وذلك فإن هذه الثورة الجوهرية الفردية ومن ثم الجماعية، تكون ثورة سياسية ضد الهيمنة بطبيعتها.

هذه درجات أساسية للثورة الجوهرية، تحدد كيفية القطع والوصل مع الماضي، فهي تريد للإنسان أن يقطع مع الماضي الشخصي أي بشكل حصري مع حالات التخلف والانحراف المحددة بشكل مسبق وفق الشريعة، وهي لا تقطع مع الماضي لأنه ماضي، وكذلك بالنسبة إلى المجتمعات والأمم، فهي تريد لها أن ترفع الأغلال التي كانت في الماضي، لا أن تتخلص من كل الماضي لأنه قد مضى، فليس هناك صراع مع الزمان هنا.

الثورة الداخلية

إنَّ المجالَّ الجوهرِي/الأخلاقي/الثوري يتيح المجال ليقوم كل إنسان بدور ثوري خلال حياته، دور تجاه ذاته والمجتمع وتجاه حقل الصراع الدولي الحضاري، ولا يريد للإنسان أن يقعَ في التكرار وفي تقليد السابقين، ولا في حالة التخلي عن الماضي لأنه ماضٍ، بل إخضاع الماضي والحاضر والمستقبل لمعايير العقل والشريعة، بحيث يستطيع هنا بالتحديد تشخيص الخط الثوري المطلوب، مع نقطة إضافية أساسية، إنَّ عملية التغير الجوهرِي تتميز بأنَّها تخوض مساراً خاصاً تنفرد به، هو مواجهة المهيمن، وهذه هي نقطة مركزية في مفهوم الثورة عبر التاريخ.

الفكرة الغربية

ثمة إشكالية هنا تتعلق بكيفية تولد الأفكار واستحداث المفاهيم، إنها تتولد من خلال المعرفة العميقة بالقضايا والموضوعات والحالات التي تحتاج إلى المعالجات الفكرية، فهذا التوليد ينتج عن المزاجية بين النظام الفكري والثقافي وبين الحاجات الزمنية المستجدة، بحيث تتشكل رؤية مناسبة للحالة وملائمة للنظام الثقافي، أما عندما نتلقى نظاماً فكرياً تم استحداثه واستنباته في بيئة مغايرة ولحاجات مختلفة ولظروف متفاوتة عن حاجات المجتمع الذي نعيش فيه، فإننا نصنع من خلاله فكرة هجينة وغريبة عن ذواتنا، والفكرة الغربية أو الهجينة التي لم تتولد عن وعيي الذاتي لن أستطيع أن أولد منها أفكاراً جديدةً، هذا في حال بقيت القدرة والنية والرغبة على البحث عن أفكار جديدة، فتدفق الإبهار الغربي يجعل المتلقي الخاضع غير قادرة على الحصول على مساحة خاصة للتفكير، فهو يُكرِّس جلَّ وقته لتشرّب ما يُقدِّمه الغرب، فيكون من ناحية عملية ضحية الانصياع المعنوي والخضوع المصحوب بالهيمنة والسيطرة المادية والإخضاع والظلم.

بالمقابل فإن الإحساس بالحرية ينتج عنه الإحساس بالقدرة، والثقة بالذات والجرأة الفكرية والشعور بالمسؤولية تجاه الكينونة والوجود والحياة بما يؤدي إلى تحفز وتدفق الفكر، وهنا نلاحظ آثار التولد الذاتي للمعرفة على كثافة الإبداع وغزارة الإنتاجية عندما يحصل التفاعل بين العقل والتجارب والشعور الذاتي والجماعي والبيئة وشغف الاكتشاف والتفاعل الاجتماعي

مع الأفكار الإبداعية الجديدة الملائمة للحاجات والمشاعر والثقافة المحلية، بما يولد ويحرك عجلة التفاعل الفكري ويؤدي إلى خصوبة فكرية مرتفعة.

وباء "النخب"

تقدم النخب التابعة والخاضعة للتدفق الفكري والثقافي الغربي على أنها تمارس عملية التحديث والتقدم والتغيير نحو التطور، في الوقت الذي تمارس عملية تكرار وإسقاط غير متناسب مع الفطرة الإنسانية ولا مع الحاجات المحلية ولا الثقافة الاجتماعية ولا حاجات التحرر والاستقلال وبناء الدول والشخصية والهوية الوطنية، وفي الحقيقة فإن هذه النخب هي الأقل إنتاجاً للتحديث، وهي تطبق برنامجاً تقليدياً يُكرس استمرارية حالة الإخضاع وتسقط الأمم في حالة من الركود الاقتصادي والخمود الفكري والاضطراب السياسي، والصحيح أنها تقوم بالتغيير من الانتماء إلى الحالة الوطنية وخدمة المجتمع إلى خدمة الآخر المهيمن، في الوقت الذي تحتاج فيه المجتمعات التي تعرّضت للاستعمار المباشر أولاً وللإستعمار الحديث ثانياً إلى فعالية خاصة من النخب لكي تستعيد الوضع الطبيعي وتصبح قادرة على تحمل مسؤولية حاجاتها لتحقيق الحالة العادلة والمناسبة للإنسان من النواحي المختلفة المعنوية ثم المادية.

لذلك يقدم الغربُ الطروحات المتطرفة لدواعي تجارية وسياسية، فيما لديه تنوع كبير من النتاج المحافظ والأخلاقي، لكن ما يرشح من هذا الوعاء الحضاري هو الأفكار الناشزة والمضطربة باعتبارها تقدماً ثورياً، لكن الاستفادة ينبغي أن تكون عبر وعي البيئة الحضارية الغربية، باعتبارها بيئة متنوعة، واختيار بعض الطروحات لتقييمها من خلال المنظور الثقافي الذاتي، ينبغي أن يكون بحرية تامة، دون تدخل سياسات الترويج والهيمنة السياسية والكولونيالية الأكاديمية.

خاتمة

لقد خلصنا في هذا المقال، إلى تشريح العديد من الآثار الفكرية المتنوعة التي يسببها الاستتباع الثقافي والكولونيالي، وهي متمحورةٌ حول فكرة أن الخلاص من هذه الآثار يستدعي

الانتقال إلى البديل الطبيعي والواقعي والذي يفرض بدوره عملاً متعدد الاتجاهات. وهذه الجدلية تصل بين الأفكار والظروف السياسية العامة، إذ إنّ الأفكار التحررية أو المتحررة من الأطر الفكرية المهيمنة تحتاج إلى التحول إلى سلوك وإلاّ تبددت وانغلقت، وهذا السلوك إما يتصل بالسعي المباشر إلى التحرر أو يحتاج إلى درجة من التحرر حتى يمكن القيام به، وبذلك يغدو تزامن التفكير والعمل للتحرر من التبعية ضرورة لنجاح كل منهما.

وبناءً على ما تقدم في هذا البحث، ونستنتج أنّ لجوء البعض إلى طرح إمكانية فصل التحرر الفكري/العلمي عن التحرر السياسي هو رهان ضعيف، وهو بالتالي يطرح الأسئلة عن حقيقة هذا التحرر الذي يتعلق بزوايا منحصرة في الفضاء العام ومقتصرًا على نخبة محددة، ناهيك عن تأثر تلك النخبة بالأبعاد الحياتية المختلفة، واضطرابها بالتالي إلى مراعاة الهيمنة للتخلي عن أجزاء من أفكارها التحررية في هذا السبيل.

المصادر والمراجع

جيان هوا، ليو (2023) الأساليب الجديدة للتسلل الأيديولوجي الأمريكي للصين والإجراءات المضادة، مجلة جامعة هوا قياو، النسخة الفلسفية والاجتماعية، ترجمة ونشر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير.

حلاق، وائل (2018) قصور الإستشراق: منهج في نقد العلم الحداثي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

الفاطمي، طارق (2018) التعليم في عهد الاستعمار وأثره في صناعة النخب: المغرب أنموذجاً، في: نحن وأزمة الاستعمار، الجزء الثاني، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.

قيسي، هادي (2018) المعايير القرآنية للعلوم الإنسانية، معهد المعارف الحكمية.

قيسي، هادي (2021) الاحتلال الذاتي: آليات الاستتباع الناعم للقوى الغربية، مجلة جامعة المعارف، العدد 3.

Smith, N. (2008) "The Consequences of the Thirty Years War". Article Myriad. Credit: http://www.articlemyriad.com/thirty_years_war.htm

Voegelin, E. (1998) Religion and The Rise of Modernity, Uni. of Missouri press.

Emory Richard Johnson; et al. (1915). History of domestic and foreign commerce of the United States. Carnegie Institution of Washington.

Weingast, B. (2017) War, Trade, and Mercantilism: Reconciling Adam Smith's Three Theories of the British Empire, SSRN Electronic Journal, January 2017.

Jacob, M. (2001) The Enlightenment: Brief History with Documents, Boston: Bedford/St. Martin's, 2001.

Xi Rejects 'Westernization' and Promotes China's Self Reliance in New Policy Speech.

Lapidus, I. (1975) The Separation of State and Religion in the Development of Early Islamic Society, International Journal of Middle East Studies, Vol. 6, No. 4 (Oct., 1975).

Escobar, A. (1995) Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World, Princeton: Princeton University Press.

Bhabha, K. (2012) The Location of Culture, Edition 2, revised, Routledge, 2012

Rodney, W. (1972) How Europe Underdeveloped Africa, Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 9, No. 1 (1975).